ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Ottoman-Austrian conflict over Hungary 1566-1592 AD Prof.

Professor Dr.Youssef Abdel Karim Taha Al-Rudaini
Tikrit University/College of Education for Human Sciences

Assistant Professor Dr. Saddam Khalifa Obaid
Tikrit University/College of Education for Human Sciences

M. Ahmed Ali Abdullah
Tikrit University/College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
ahmedali79@tu.edu.iq
رقم الهاتف٠٧٧٠١٩٩٦٦٤٥

***Keywords*:**
conflict
Ottoman
Austrian
Hungary

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 19 Apr 2022
Available online 24 Aug 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

This research aims to know the history of the Ottoman-Austrian conflict over Hungary during the period between (1566-1592 AD), as this conflict was part of the conflict that extended from the Ottoman Empire and the Roman Empire throughout the sixteenth century AD, and the research period begins since the death of the Sultan Suleiman the Magnificent in 1566 AD until 1592 AD. The research included an introduction, a historical introduction, three sections and a conclusion. The introduction came with a historical presentation of what is within the research. 1. Sultan Selim II, who assumed power after the death of his father, Suleiman the Magnificent, did not possess his father's competence and political and military capabilities, and because of the difficult internal and external conditions that he faced, made him unqualified from the beginning to continue his father's expansionist policy in the Balkans. a. Through the study, it became clear to us that the great European alliance led by Pope Pius V is nothing but an attempt to gather and mobilize a large European, and make the conflict religious with distinction, but this mobilization did not affect militarily or politically on the Ottoman Empire. p. Through our assessment of what happened in Hungary, an important fact became clear to us that the presence of the Ottoman military did not represent an occupation as much as it represented the preservation of civil peace and the protection of the population from the repeated Austrian attacks.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.8.2.2022.14

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الصراع العثماني– النمساوي على المجر ١٥٦٦–١٥٩٢م

أ.د يوسف عبد الكريم طه الرديني/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
أ.م.د صدام خليفة عبيد/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
م. أحمد علي عبدالله/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

يهدف هذا البحث إلى معرفة تاريخ الصراع العثماني النمساوي على المجر أثناء المدة الزمنية الممتدة بين عامي (١٥٦٦– ١٥٩٢م)، إذ مثل هذا الصراع جزءاً من الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية

الرومانية المقدسة طوال القرن السادس عشر الميلادي، وتبدأ مدة البحث بوفاة السلطان سليمان القانوني عام ١٥٦٦م حتى عام ١٥٩٢م.

تضمن البحث مقدمة ومدخل تاريخي وثلاثة محاور وخاتمة، جاءت المقدمة بعرض تاريخي لما في داخل البحث.

١. لم يكن السلطان سليم الثاني الذي تولى الحكم بعد وفاة أبيه سليمان القانوني يمتلك كفاءة أبيه ومقدرته السياسية والعسكرية وبسبب الأوضاع الداخلية والخارجية الصعبة التي واجهته جعلته منذ البداية غير مؤهل لمواصلة سياسة أبيه التوسعية في البلقان .

٢. عن طريق الدراسة تبين لنا أن التحالف الأوربي الكبير الذي قاده بابا الفاتيكان بيوس الخامس ماهي إلَّا محاولة لجمع وتحشيد أوروبي كبير, وجعل الصراع ديني بامتياز, لكن هذا التحشيد لم يؤثر عسكرياً ولا سياسيا على الدولة العثمانية .

٣. عن طريق تقويمنا لما حدث في بلاد المجر تبين لنا حقيقة مهمة ان الوجود العسكر العثماني لم يكن يمثل احتلالا بقدر ما يمثل حفاظاً على السلم الأهلي وحماية السكان من الاعتداءات النمساوية المتكررة .

الكلمات الدالة: نزاع، العثماني، النمساوي، هنغاريا،

المقدمة:

يهدف هذا البحث الى معرفة تاريخ الصراع العثماني النمساوي على المجر خلال المدة الزمنية الممتدة بين عامي (١٥٦٦– ١٥٩٢م)، اذ مثل هذا الصراع جزءاً من الصراع الذي امتد من الدولة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة طوال القرن السادس عشر الميلادي، وتبدأ مدة البحث بعد وفاة السلطان سليمان القانوني عام ١٥٦٦م حتى عام ١٥٩٢م.

تضمن البحث مقدمة ومدخل تاريخي وثلاثة محاور وخاتمة، جاءت المقدمة بعرض تاريخي لما في داخل البحث وجاء المحور الاول المعنون **الصراع في عهد السلطان سليم الثاني ١٥٦٦– ١٥٧٤م**، إذ ركز على دور السلطان سليم الثاني على التطورات التي حصلت في مناطق شرق اوروبا على منطقة الحدود بين الدولة العثمانية والنمسا، وكيف تعامل السلطان العثماني بطرق جديدة للسيطرة عليها، أما المحور الثاني المعنون **معاهدة الصلح الاولى بين السلطان سليم الثاني ومكسميليان الثاني إمبراطور النمسا عام ١٥٦٨م**، إذ ركز البحث على دراسة وعرض المعاهدة التي وقعت بين الطرفين وبيان بنودها بأسلوب علمي وحيادي، أما المحور الثالث والمعنون **استمرار الصراع العثماني النمساوي على المجر بعد وفاة السلطان سليم الثاني ١٥٦٦– ١٥٩٢م**، فقد تضمن استمرار الصراع وتمت معالجة أحداث اذ حصل صراع كبير بين الطرفين، وقد عولجت تلك الاحداث بأسلوب عملي وحيادي .

أما الخاتمة فجاءت حصيلة استنتاجات لما احتواه البحث من احداث مهمة .

أولاً الصراع في عهد السلطان سليم الثاني[١]، (١٥٦٦- ١٥٧٤م)

بانتهاء عهد السلطان سليمان القانوني يكون قد انتهى واحد من أعظم عهود الدولة العثمانية، العهد الذي تم فيه إدارة أعظم دولة بأفضل جهاز إداري، فقد وصلت الحدود العثمانية إلى أقصاها من الاتساع في ذلك العهد، إذ إنَّ فتوحات السلطان في منطقة الدانوب اتسعت لتشمل بلغراد وترانسلفانيا وجميع بلاد المجر حتى أبواب العاصمة النمساوية فيينا عدا شريط ضيق في شمال تلك البلاد[٢].

إن تفوق الضغط العسكري العثماني والحاحه على حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة في المجر، هو الذي صاغ تطور الأحداث منذ عشرينيات القرن السادس عشر الميلادي، وان انتصارات السلطان سليمان القانوني، في بلاد المجر دفع أباطرة آل هابسبورغ إلى بذل جهد كبير باستيعاب مشاكل المملكة المجرية المتداعية في الكيان الإداري النمساوي[٣]، وعادة النظر في تنظيم دفاعات الحدود المجرية بالشكل الذي يمكنها من صد المزيد من الهجمات العثمانية، ولما كان على الإمبراطورية الرومانية المقدسة الالتزام الدائم بالدفاع عن شرق أوروبا ضد الزحف العثماني القادم من الجنوب، الأمر الذي حتم عليها تحمل أعباء مسؤولية مشكلات مجرية صعبة أدخلتها في حروب مستمرة مع العثمانيين، وسيظلان في حالة صراعات مستمرة ولمدة طويلة لما بعد عهد السلطان سليمان القانوني الذي طويت فيه اخطر صفحات الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت المجر تمثل جبهتها المميزة لتبدأ صفحة جديدة من ذلك الصراع في عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦- ١٥٧٤)[٤].

شهد الصراع العثماني النمساوي على المجر قبيل تولي السلطان سليم الثاني الحكم تطورات كبيرة على أثر وفاة الإمبراطور فرناند الأول (١٥٠٣- ١٥٦٤م)[٥]، في ٢٥ تموز ١٥٦٤م وخلفه على العرش ابنه الأكبر مكسمليان الثاني[٦] (١٥٦٤- ١٥٧٦)، وتوج ملكاً على بوهيميا والمجر وأصبح إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة في عام ١٥٦٤م، بعدها قام الإمبراطور مكسميليان الثاني باحتلال مدينة توكاي وهي جزء من بلاد المجر، وكانت تابعة للدولة العثمانية منذ عهد ملكها جون زابوليا[٧].

وعلى أثر ذلك قام ملك ترانسلفانيا جون سجسموند[٨]، بمهاجمة الأراضي التابعة للنمسا واستولى على مدينة جتمار، وبموجب تلك الأحداث وعد السلطان سليمان القانوني ملك المجر بإعادة ما سلب منهم فذهب إلى قلعة ارلو وهي جزء من الأراضي النمساوية[٩].

أثر تلك الأحداث توصل إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة مكسميليان الثاني وملك ترانسلفانيا جون سجسموند في عام ١٥٦٥م إلى اتفاقية صلح عرفت بصلح (جتمار) واتفق الطرفان على تخلي جون سجسموند عن لقبه الملكي ليصبح لقبه الجديد (أميراً لترانسلفانيا)، في حين أصبحت أراضي الباراثيون واردين، من ضمن أراضي مكسميليان الثاني وان يدين بالولاء له وان يعترف بأحقية آل هابسبورغ بحكم إمارة ترانسلفانيا، اذا لم يأت وريث من بعده لحكم الإمارة، عندها تصبح من أملاكهم ولهم الحق في عرش ترانسلفانيا[١٠].

وعلى أثر تلك التطورات على الجبهة المجرية وإمارة ترانسلفانيا، توجه السلطان سليمان القانوني على رأس حملة عسكرية إلى مدينة سكتوار في الأول من أيار ١٥٦٦م، بلغ عدد أفرادها حوالي خمسة وعشرين الف جندي وكان سبب تلك الحملة هو تنازل حاكم ترانسلفانيا سجسموند عن أراضي تابعة للدولة العثمانية إلى النمسا وتوتر الأوضاع في الحدود وتكرار حوادث الاعتداءات فيها، وأيضاً امتناع النمسا عن دفع الجزية السنوية للدولة العثمانية كل تلك الأسباب أدت إلى قيامه بالحملة المذكورة(١١).

أرسل الإمبراطور مكسميليان مبعوثاً إلى السلطان سليمان القانوني من أجل عقد هدنة بشرط ان يرجع السلطان عن حملته، لكنه رفض ذلك وأصر على القيام بالحملة، على الرغم من أن الإمبراطور مكسميليان الثاني عرض على الدولة العثمانية استمرار دفع الجزية التي حددت بمعاهدة عام ١٥٤٧م والتي كانت في عهد والده فردناند الأول، لكن السلطان أصر على القيام بحملته وتأديب النمسا بحسب قوله، وعندئذ قام الإمبراطور مكسميليان الثاني بتجهيز حملة عسكرية كبيرة، بلغ عدد أفرادها ثمانين الف مقاتل ودخل إلى الأراضي المجرية والاستعداد لملاقاة الجيش العثماني(١٢).

وصل السلطان العثماني سليمان القانوني بحملته إلى مدينة سكتوار في ٥ آب ١٥٦٦م يرافقه في الحملة الصدر الأعظم محمد صقللو باشا(١٣)، والذي كان متحمساً جداً لتلك الحملة، ويعود السبب إلى فشل حملته السابقة على مالطا، وحاصر السلطان سليمان القانوني مدينة سكتوار حصاراً شديداً استمر أربعة وثلاثون يوماً، وعلى الرغم من التحصينات الكبيرة التي قام بها الجيش النمساوي، إلاَّ أنَّه تمكن من تهديم أسوارها وفتحها(١٤)، لكن وفاة السلطان سليمان القانوني في السادس من أيلول ١٥٦٦م اي قبل يوم واحد من فتح المدينة وقلعتها منعت سماعه خبر فتحها، وابقى الصدر الأعظم محمد صقللو باشا خبر وفاة السلطان طي الكتمان إلى أن تم فتح القلعة وبعدها قام بكتم الخبر حتى إلى اقرب المقربين للسلطان وارسل خبر وفاة السلطان إلى ابنه وولي عهده الأمير سليم الثاني ليتولى الحكم(١٥).

تسلم السلطة السلطان سليم الثاني الحكم بعد وفاة أبيه السلطان سليمان القانوني ولم يكن يمتلك كفاءة أبيه ومقدرته العسكرية، وأمام الصعوبات الداخلية والخارجية التي واجهته جعلته من البداية غير مؤهل لمواصلة سياسة أبيه التوسعية في البلقان عامة وفي بلاد المجر خاصة، إذ كان حاكماً على ولاية مغنيسيا عندما فوجئ بوفاة أبيه أمام حصون مدينة سكتوار أثناء الحملة الأخيرة على بلاد المجر(١٦).

اعترض الجيش الانكشاري طريق السلطان الجديد سليم الثاني بعد قدومه إلى العاصمة استانبول واعلنوا تمردهم عليه وطالبوه بالمزيد من العطايا والإكثار منها حتى انهم كانوا مستعدين للقيام بأعمال عصيان وتمرد للحصول على مطالبهم، إذ قاموا بالوقوف أمام القصر السلطاني ومنعوه من الدخول والخروج منه(١٧).

تبين للسلطان سليم الثاني صعوبة الأمر وحجم الكارثة الكبيرة التي ستحل عليهم وبعد المشاورة مع الصدر الأعظم محمد صقللو باشا ومستشاريه من أجل حل الموضوع بالهدوء وتنفيذ مطالبهم، وهي مطالب مادية بحتة لحين فض المشكلات وتهدئة أوضاع العاصمة من الفوضى فكان لهم ذلك(١٨).

حدثت تطورات كثيرة وجديدة وتحديداً في مناطق شرق أوروبا، وهي الحدود الفاصلة بين الدولة العثمانية والنمسا، فبعد جلوس السلطان سليم الثاني على العرش انتهى عهد التوسع العثماني وحدثت استراتيجية جديدة في طرق المواجهة بين الدولة العثمانية وإمبراطورية آل هابسبورغ(١٩)، وان استمرار المناوشات العسكرية بين الطرفين على الحدود المجرية النمساوية ارتفعت حتى أنها كانت ستتطور إلى حرب كبيرة، اختلفت طريقة المواجهة بين الطرفين إذ إنَّ النمسا قامت بتشجيع السلانيين والمجريين على الاستيطان في منطقة الأدرياتيك والحدود البوسنية وعلى الحدود الفاصلة بينهما، وقاموا ببناء قلاع حصينة واختيار مواقع مهمة وذلك خوفاً من الأيام القادمة وخشية الجيش العثماني، إذ كانوا يعلمون إن الدولة العثمانية لديها عيون كثيرة وتقارير استخباراتية قوية وكانوا يركزون على المدن المهمة والغنية والطرق المفصلية ولهذا حاول النمساويين تحصين مدنهم وقلاعهم خوفاً من فتحها من قبل الدولة العثمانية(٢٠).

وبعد استقرار الوضع الداخلي في الدولة العثمانية استأنفت العمليات العسكرية العثمانية ضد النمسا وذلك بسبب قيام قوات النمسا بمهاجمة عدد من القلاع في إقليم ترانسلفانيا ونهبها واستمرت تلك المناوشات العسكرية حتى عام ١٥٦٧م، وفي تلك الأثناء ابلغ السفير النمساوي الذي كان موجوداً في العاصمة استانبول ملكه بقيام السلطان سليم الثاني بالتجهيز لحملة عسكرية كبيرة ضد النمسا(٢١).

حذر سفير النمسا الإمبراطور مكسميليان الثاني برسالة جاء فيها ما نصه: "ان السلطان صاحب السعادة قد جمع عسكر بأعداد كثيرة، وقد أتى بعضهم من الاستانة وصدر الفرمان السلطاني الشريف باجتماع في أماكن محددة وطبقاً للتحريات فأن السلطان يريد ان يرسل هؤلاء العسكر إلى بلاد النمس ومملكة المجر وانه يريد أن يحطم تلك المملكة"(٢٢)، ومن خلال تلك الرسالة هدف السفير النمساوي تحذير إمبراطوره بأن الأمر جدي وان غاية الحملة هي فيينا عاصمة النمسا(٢٣).

قام الإمبراطور مكسميليان الثاني بالدعوة إلى اجتماع كبير وذلك بعد وصول رسالة السفير النمساوي في الدولة العثمانية وحضر الاجتماع كبار القادة والمستشارين في النمسا والمجر، وبعد المشاورات الطويلة تم الاتفاق على ضرورة إرضاء السلطان سليم الثاني والاستمرار بالصلح مع الدولة العثمانية خشية منها، وقرر المجتمعون إرسال سفيرين إلى الدولة العثمانية يكون احدهما نمساوي والآخر مجري الأصل وان يكونا في غاية اللباقة الدبلوماسية وحملا معهم هدايا كثيرة وثمينة للسلطان(٢٤).

ان سبب إرسال السفيرين إلى استانبول هي محاولة لتجديد الصلح بين الدولتين على وفق ما تم الاتفاق عليه سابقاً مع السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٦٢م وتقديم تعهدات للسلطان سليم الثاني بتطبيق وتنفيذ جميع شروط الصلح(٢٥) من أجل الحفاظ على الأراضي التابعة للدولة العثمانية ودفع الجزية السنوية، فضلاً عن اعتراف النمسا بتبعية أمراء المجر إلى السلطان العثماني (٢٦).

وبعد موافقة السلطان سليم الثاني على تجديد شروط المعاهدة مع الجانب النمساوي على وفق الشروط التي أرادها، هدأت الأوضاع العسكرية على جبهة الحدود النمساوية العثمانية(٢٧)، وتشير

المصادر انه كثير ما كان ينشغل عن إدارة شؤون الدولة لملذاته الشخصية تاركاً شؤون الحكم بيد صدره الأعظم صوقللو محمد باشا الذي منحه جمعية الصلاحيات في إدارة شؤون الدولة ولكونه صهر السلطان مارس الصدر الأعظم سلطته حتى على السلطان نفسه بدرجة كبيرة واستطاع أن يوقف حالة الفوضى وان يحافظ على قوة الدولة العثمانية بفضل قوة شخصيته[٢٨].

ثانياً: معاهدة الصلح الأولى بين السلطان سليم الثاني ومكسميليان الثاني إمبراطور النمسا عام ١٥٦٨م:

تعد تلك أول معاهدة منذ توليه العرش السلطاني في الدولة العثمانية، تم استعمال ديباجة ودعاء أطول في تلك المعاهدة عن المعاهدات السابقة، أما قسم الألقاب فقد تم استعمال لقب طويل لمكسميليان الثاني وتم منحه لقب إمبراطور[٢٩].

وعلى عكس المعاهدات السابقة تم ذكر أسماء السفراء الثلاثة فيقسم الألقاب وتم تضمين ذكر أسماء أخوة مكسميليان الثاني فردناند وارشيدوق النمسا ودوق اشتريا[٣٠]، ولم يحدد كتاب فريدون[٣١]، في قسم الدعاء والألقاب وإنما دخل مباشرة بشرح محتوى المعاهدة، وقد ذكر بأن النمسا ستقوم بإرسال ثلاثون الف دوكا ذهبية إلى الدولة العثمانية خلال مدة ثمان سنوات القادمة، ووضعوا شرطاً على الجانب النمساوي الالتزام بها، وهو أن لا يقوم أخوة الإمبراطور المذكورة أسمائهم في المعاهدة، بأي اعتداء أو أضرار بالمصالح العثمانية والمحافظة على أواصر الصداقة بين البلدين وضمان المحافظة على الأمن على طول الحدود العثمانية– النمساوية، وعدم قيام أية وحدات عسكرية سواء تابعة للنمسا او للدولة العثمانية بالاعتداء والهجوم على أراضي الطرف الآخر، وانه لن يقوم احد منهم بالتصرف بما يضر الصداقة بين البلدين[٣٢].

ونصت بنود المعاهدة أيضاً على منع دخول اي شخص غير مسجل في السجلات العسكرية العثمانية إلى داخل الأراضي النمساوية، وعدم مهاجمة ملك ترانسلفانيا التابع للدولة العثمانية لأي منطقة تقع خارج حدوده[٣٣]، في حالة عدم وجود تدخل عسكري تقوم بهِ النمسا مع اقتناع الملك المذكور بالأراضي التي بحوزته وتحت سيطرته، وتتم محاسبة الأطراف التي اخلت ببنود تلك المعاهدة في الجانب الآخر ونقل ممتلكاته[٣٤].

ويلاحظ في المعاهدات السابقة انه لم يكن يسمح لأي شخص سواء موال للنمسا أو الدولة العثمانية بالانتقال إلى الجانب الآخر، وأكدت معاهدة عام ١٥٦٨م أيضاً على النظر في الشكاوي المقدمة من قبل ملك ترانسلفانيا ومقاطعات الافلاق والبغدان، وذلك بسبب العداوات السابقة من قبل النمسا مع أشخاص تابعين للدولة العثمانية في الأعوام السابقة، فاذا كانت بغير وجه حق تتم معاقبتهم وإعادة جميع المدن والقلاع التي تم سلبها بالقوة سابقاً إلى أصحابها في مدة السلم التي نصت عليها المعاهدة[٣٥].

وجاء في أحد بنود المعاهدة أنه فقط يسمح لكلا الجانبين العثماني والنمساوي بإصلاح وترميم القلاع الواقعة ضمن حدودهم وتأمين نقاط الحراسة عليها[٣٦].

أما البند الذي تم التأكيد عليه في المعاهدة المذكورة هو أن على كلا الطرفين ان لا يعتديان على حدود الطرف الآخر، ومن يفعل ذلك سيعاقب على الفور، ووفقاً للمعاهدة هناك شرط آخر بما يخص القلاع وضعته الدولة العثمانية وهو عدم ترميم وإصلاح القلاع مثل قلعة هاركوك (Harguk) واينفز (Ennefs) وساجي (Segde) وكاشاركل (Kacarcil) وسوكين (Soken) وشاكان (Cakan)[٣٧]، وبعض القلاع على حدود ترانسلفانيا التي استولى عليها الجنود العثمانيون سابقاً أثناء حملة سكتوار، والتي كانت آخر حملة قادها السلطان سليمان القانوني وانتهت بوفاته[٣٨].

واتفق الطرفان على أن لا يتم بناء قلاع جديدة على تلك الأراضي وتترك القلاع السابقة على حالها التي هي متضررة وغير صالحة، إذ تعرضت للخراب منذ اخر حملة للسلطان سليمان القانوني، وتم إبلاغ جميع الوحدات العسكرية على الحدود العثمانية بالتصدي للمهربين وقطاع الطرق وعدم مساعدتهم، وذلك لإيقاف حدة المشاكل في المناطق الحدودية، ووضع الجنود على الحدود وليس غيرهم وأيضاً تجري عملية تبادل الأسرى الذين تم اعتقالهم سابقاً من دون طلب فدية[٣٩].

فضلاً عن ذلك لم يتم إعطاء الإذن للذين يعملون في الأسر، ولكن تم إرسال الأسرى إلى عائلاتهم وستتم معاقبة كل من يسيء معاملة الأسرى، ولن يتم اعتراض طريق السفراء او الوكلاء القادمون من النمسا إلى الدولة العثمانية، وعدم المساس بالأوراق التي يحضرونها معهم[٤٠].

تم الاتفاق بموجب بنود المعاهدة على منح الحرية للأشخاص الذين يمثلون النمسا في التنزه والسفر والمكوث بالأماكن التي يرغبون بها داخل الأراضي العثمانية توفير المترجمين لهم من قبل الحكومة العثمانية، على أن كون معاملة سفراء النمسا، كما يعامل سفراء الدول الأخرى، وفي حال تم تغيير السفير من قبل النمسا فلن تتدخل الدولة العثمانية في هذا الشأن وفقاً للمعاهدة، وتم التأكيد على عدم التعرض للسفراء النمساويين في الدولة العثمانية سواء في وقت السلم أو الحرب، ولن يتدخل أحد في شؤونهم بأي شكل من الأشكال[٤١].

وأكدت المعاهدة على ضرورة عدم استحصال الضرائب من قبل الجانب النمساوي بعد ذلك من القرى والنواحي المقيدة في السجلات العثمانية والمرتبطة بها، واذا حدثت مشكلة بين الطرفين، ولم يستطيعوا حلها، يتعين على الطرفين تكليف أحد يحلها[٤٢]، وستعمل الحكومة العثمانية على تعيين شخص تثق به لكي ترسله إلى المناطق الحدودية والقرى التي تقع فيها النزاعات مناجل معرفة أسباب المشكلة والمساهمة في حلها، وأكدت المعاهدة أيضاً انه في حالة السلم بين الطرفين، تم الاتفاق على عدم التصعيد والاتجاه نحو التهدئة وترك أي أعمال أو أفعال من شأنها تعكير الأجواء والتوصية على الالتزام ببنود المعاهدة، وبخلافه سوف يعاقب كل مخالف، وفي ختام نصوص المعاهدة تم ذكر أسباب إبرامها وانه لابد من كلا الطرفين ان يبذلوا جهوداً كبيرة من أجل تنفيذها، وبعد أن يتم التأكد من جميع البنود يأتي قسم الختام[٤٣].

تم تحديد تاريخ المعاهدة في خاتمتها وكانت في أوائل رمضان المبارك عام ٩٧٥هـ/ شباط ١٥٦٨م، أي بعد مرور عامين على تولي السلطان سليم الثاني الحكم وتم التوقيع عليها بختم التاريخ من قبل

الصدر الأعظم محمد صقللو باشا، في سنة ١٥٦٨م، وانها كانت مشابهة للمعاهدات العثمانية السابقة[٤٤]، والفرق الوحيد هو ان أقسام الدعاء والألقاب والديباجة في مقدمة المعاهدة لعام (١٥٦٨م) كانت اكثر شمولاً من الأقسام الأخرى، وتعد تلك المعاهدة مثل معاهدات الصلح، يكون لدى الطرفين مصالح مشتركة متبادلة، في حال لم تتحقق تلك المصالح من الممكن إلغاء تلك المعاهدة[٤٥].

وتتغير الديباجة في المعاهدة على حسب خصائصها وتستمر الدولة العثمانية في قوتها وارتقائها خلال القرن السادس عشر، وتتبع خلالها سياسة الطرف الوحد المسيطر، في كتابة نصوص المعاهدة كما في المعاهدات السابقة[٤٦]، وتم منح الامتيازات للنمسا من قبل الدولة العثمانية وعلى الجانب الآخر فقط الموافقة على القرارات الموجودة في المعاهدة التي أعدتها الدولة العثمانية والتي تحتوي أيضاً على صفات مشابهة لمعاهدات الصلح، اذ تحتوي على قضايا تخص الحدود والأسرى والأماكن المستولى عليها[٤٧].

وأخيراً يمكن القول ان الدولة العثمانية اضطرت إلى عقد معاهدة عام ١٥٦٨م وهي تجديد لبنود المعاهدة السابقة مع النمسا، بسبب المشاكل الداخلية التي حدثت إبان تولي السلطان سليم الثاني الحكم، ومن أجل تهدئة الوضع على الحدود النمساوية– المجرية والمحافظة على الأراضي العثمانية، وإبعاد الخطر النمساوي، وكذلك من أجل الوقوف بوجه التهديدات الروسية للأراضي العثمانية، وتأمين تلك الجبهة، لذلك سارع الصدر الأعظم محمد صقوللو باشا وبرغبة من السلطان نفسه على عقد المعاهدة العثمانية– النمساوية لعام ١٥٦٨م، وبذلك احتفظت النمسا بموجب المعاهدة ببعض أملاكها في المحر وتعهدت بدفع الجزية السنوية، واحكم العثمانيون قبضتهم على مولدافيا ولاكيا وبولندا، الأمر الذي أعاق التقدم الروسي في غرب البحر الأسود.

ثالثاً: استمرار الصراع العثماني النمساوي على المجر بعد وفاة السلطان سليم الثاني ١٥٧٦–١٥٩٢م

كانت مدة معاهدة ١٥٦٨م التي منحها السلطان سليم الثاني إلى النمسا على وشك الانتهاء، ومن أجل تجديدها ارسل الجانب النمساوي السفير كارل ريم (KarilRim) في بداية ايار ١٥٧٥م إلى الدولة العثمانية من أجل تجديد المعاهدة لمدة عشرة أعوام، وتعد تلك المعاهدة الخامسة التي أبرمتها الدولة العثمانية مع النمسا، منذ معركة موهاج عام ١٥٢٦م، وكان عرض المعاهدات طول تلك المدة يأتي بطلب من الجانب النمساوي، ولم يتغير الوضع في تلك المعاهدة الأخيرة بين الدولة العثمانية وإمبراطورية آل هابسبورغ في القرن السادس عشر الميلادي[٤٨].

بناءً على طلب السفير النمساوي منح السلطان سليم الثاني معاهدتين مختلفتين صالحتان لمدة ثمانية أعوام (١٥٧٤م و ١٥٧٦م)، وكان الملك مكسمليان الثاني لا يزال متربعاً على العرش النمساوي، لكنه بعد وفاة السلطان سليم الثاني، قام ابنه السلطان مراد الثالث[٤٩] (١٥٧٤–١٥٩٥م)، الذي تولى العرش بتجديد المعاهدة وإرسال بنودها إلى الملك مكسمليان الثاني[٥٠].

توفي ملك النمسا مكسمليان الثاني عام ١٥٧٦م وخلفه على العرش النمساوي ابنه رودولف الثاني (١٥٧٦-١٦١٢م)[٥١]، الذي ارسل فور توليه الحكم سفيراً من قبله إلى الدولة العثمانية للتباحث بشأن تجديد المعاهدة السابقة التي وقعها والده، وبعد استقبال السفير ابلغه السلطان مراد الثالث موافقتهُ على تجديد بنود المعاهدة وامر بإرسالها إلى الحكومة العثمانية[٥٢].

تبدأ معاهدة ١٥٧٦م بديباجة تتضمن دعاء ومن بعدها ذكر الألقاب، لكن قسم الدعاء كان يختلف عن المعاهدات السابقة، إذ بدأ يذكر الله سبحانه وتعالى والنبي (ﷺ) ومن ثم تم ذكر أسماء السلاطين الأربعة، ومن ثم تم ذكر أسماء السلاطين الأربعة، وتم الدعاء لهم بالشفاعة، ومثلما كان قسم الدعاء طويلاً كانت الديباجة طويلة أيضاً، وتم ذكر صفات السلطان مراد الثالث بالتفصيل[٥٣].

أما في قسم الألقاب، فقد تم تمجيد اسم رودولف الثاني بعبارات مثل (حاكم الشعب الرومي، أمير الولايات الألمانية والشعب الكرواتي)، أما في قسم الديباجة فقد تم بيان انه بعد وفاة الملك مكسمليان الثاني، تولى العرش ابنه من بعده وهو على عهد الصداقة، وان تلك المعاهدة تم تجديدها بطلب منه، وعليه تم تجديدها بناءاً على طلب الملك رودولف الثاني[٥٤]، نظراً لان طلب التجديد جاء من قبل النمسا أيضاً، فقد عملت الدولة العثمانية على وضع الشروط والمواد وكان على النمسا التعهد بالموافقة على جميع شروط ومواد المعاهدة الجديدة[٥٥].

واشترطت المعاهدة التي تم تجديدها، على إرسال كمية الذهب الذي وعد ملك النمسا الجديد، وفقاً لنصوص المعاهدة السابقة لعام ١٥٦٨م والذي قدر بثلاثين الف قطعة ذهبية خلال الثمانية سنوات المتفق عليها بموجب المعاهدة السابقة من دون تأخير، وسيتم دفع مبلغ الضريبة المتبقي خلال مدة عام، وتضمنت نصوص المعاهدة التزام أبناء الملك رودولف الثاني وكذلك أخوته وأبنائهم بما ورد في تلك النصوص من تعهدات وعدم المساس والإخلال بها وأن لا يتسببوا بحدوث أي مشاكل مع الدولة العثمانية وممتلكاتها في المجر، وما جاورها من مقاطعات[٥٦].

طالما بقي الجانب المجري ملتزماً بشروط المعاهدة عندئذ لن ترسل الحكومة العثمانية أوامرها إلى مسؤولي الحدود بمهاجمة الأراضي النمساوية، فضلاً عن ذلك تم إدراج ترانسلفانيا والبغدان ومقاطعاتها في المعاهدة مع الأراضي التي في حوزتهما، ولن تتضرر أي منها ولا أي شخص لجأ إلى الدولة العثمانية، وعدم الهجوم على القرى التابعة للنمسا[٥٧].

وتم إبلاغ كل من ملوك بولندا وفرنسا والبندقية بشروط المعاهدة الجديدة، وذلك بسبب صداقتهم مع الدولة العثمانية وعدم قيامهم بشن أي هجوم على النمسا[٥٨].

تشبه معاهدة ١٥٧٦م المعاهدات السابقة من حيث علاقات الدولة العثمانية الدبلوماسية مع النمسا، وكذلك الشروط التي وضعها العثمانيون، وبذلك تكون تلك المعاهدة آخر معاهدة تظهر تفوق الدولة العثمانية على النمسا، ومن الان فصاعداً فان المعاهدات التي تعقد لم تعد تمثل الهبة أو الامتياز التي

تمنحها الدولة العثمانية للنمسا وهذا يعيد شرط من شروط تغيير الموازين السياسية، وهذا ما سنراه فيما بعد، إذ إنَّ الأمر الواقع سيحتم على الدولة العثمانية السعي بعقد معاهدات مع النمسا واعدائها.

تعدَّ بولندا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي من الدول الكبيرة من حيث مساحتها، إذ كانت أراضيها تمتد من داخل الأراضي النمساوية وحتى حدود مدينة موسكو الروسية، وبلغ عدد سكانها حوالي سبعة ملايين نسمة وكان لها ثقلها السياسي في التأثير على الصراع العثماني– النمساوي، إذ كانت كل من الدولة العثمانية والنمسا تطمح أن كون مرشحها هو من يتولى العرش البولندي، وبرزت تلك القضية بعد وفاة آخر ملوك بولندا وهو سجسموند الثاني[٥٩] ١٥٤٠–١٥٧١م، في تموز ١٥٧١م وكان ملكاً على بولندا ودوقاً على ليتوانيا في آن واحد، ولم ترك ورثاً يتولى العرش البولندي، اذ كان كل طرف منهما يريد ان يضمن العرش المذكور لمرشحه دون الاخر[٦٠].

اتخذت الدولة العثمانية موقفاً صارماً تجاه منع النمسا وخلفها أسرة آل هابسبورغ من التدخل في وضع وتنصيب ملكاً على عرش بولندا كون تابعاً لها، اذ حاولت النمسا تعيين ارشيدوق من سلالة آل هابسبورغ على عرش بولندا، وادعت أن لها صلة قرابة بالأسرة البولندية المالكة، ولها الحق في اختيار ملكها وهذا ما أثار حفيظة الدولة العثمانية وزاد من قلقها[٦١].

أجرت الدولة العثمانية تحركات جادة وسريعة لتعيين أحد الأمراء من قبل حليفتها فرنسا وبعد مشاورات ولقاءات حدثت بين مجلس الأشراف البولندي وملك فرنسا شارل التاسع، تم الاتفاق على ترشيح هنري الثامن[٦٢]، شقيق الملك الفرنسي وبعد موافقة الدولة العثمانية، تم تنصيبه على العرش البولندي في ١٧ ايار ١٥٧٣م وجاء في الأمر السلطاني ما نصه:" **استناداً لأمرنا الشريف نصبنا وعيينا شقيق ملك فرنسا ملكاً على ولاية بولونيا، أتفضل عليكم انتم أمراء بولونيا ان تتقبلوا كلكم بالإجماع الملك المشار إليه عند قدومه إلى بولونيا، وفي حالة مخالفتكم امري الشرف لا تقبل منكم أي عذر**"[٦٣].

لم يستمر جلوس الملك هنري الثاني على عرش بولندا طويلاً وذلك لوفاة أخيه الملك شارل التاسع وخلو العرش الفرنسي مما اضطره إلى ترك بولندا والتوجه سراً إلى باريس وبدون علم مسبق عندئذ تفاجئ السلطان سليم الثاني ولم يكن راضياً على هذا التصرف[٦٤].

بعد ترك هنري الثاني العرش البولندي ورحيله، ترك المجال للصراع من جديد بين المتنافسين إذ رجع للواجهة التنافس بين الإمبراطور مكسميليان الثاني وبين مرشحي الدولة العثمانية، إذ قام آل هابسبورغ بتهيئة شخصية موالية لها وهو بيكز وهو من السكيلين من أهالي ترانسلفانيا وهو كاثوليكي وتهيئته ودعمه سراً وتقديم تجهيزات عسكرية وذلك لمواجهة الظروف الطارئة في قادم الأيام[٦٥].

عادت مشكلة العرش البولندي إلى الواجهة من جديد، وتطلعت النمسا مرة أخرى إلى التدخل، لكنها جوبهت برد قوي من السلطان العثماني وأثر ذلك قام الصدر الأعظم محمد صقللو باشا بترشيح وتنصيب[٦٦]، الأمير ستيفن باثوري[٦٧].

وافق مجلس الإشراف البولندي في ١٣ كانون الأول ١٥٧٥م بعد أن جاءهم أمر سلطاني مختوم بختم السلطان مراد الثالث، وحكم الأمير ستيفن باثوري ترانسلفانيا وبولندا كدولتين منفصلتين، لكنهما جزئين تابعين للدولة العثمانية بموجب المعاهدة السابقة الموقعة في ٣٠ تموز ١٥٧٥م، والتي جاء في بعض بنودها تبعية بولندا للحكم العثماني المباشر، وهكذا أصبح الملك ستيفن باثوري ملكاً عن بولندا وإقليم ترانسلفانيا(٦٨).

هاجم قيصر روسيا ايفان الرهيب مدينة ليفونيا وسيطر عليها في عام ١٥٧٧م وهي مدينة تابعة لبولندا، مستغلاً بذلك انشغال الملك ستيفن باثوري في معالجة التمردات الداخلية التي حدثت بعد توليه العرش البولندي واستطاع الجيش الروسي من التقدم بشكل كبير والسيطرة على أراضي واسعة من بولندا وعلى أثر هذا الهجوم الروسي عقد الملك ستيفن باثوري اجتماع للمجلس البولندي الليتواني اعلن خلاله الحرب على روسيا في أيلول ١٥٧٨م(٦٩).

قدم العثمانيون المساعدة المادية والمعنوية للجيش البولندي وأيضاً قدمت السويد الدعم الكبير وذلك لنصرة ستيفن باثوري على روسيا، وان الأمر المثير للانتباه هو إمكانيات الملك ستيفن باثوري الدبلوماسية، إذ استطاع بحنكته السياسية من إقناع الدولة العثمانية القبول بمساعدته ونصرته ضد الروس، وأيضاً ضد النمسا وهذا ما جعله يحقق النصر على أعدائه(٧٠).

استطاع ستيفن باثوري من تحقيق انتصارات عديدة وتقدم بقواته إلى عمق الأراضي الروسية متجهاً إلى العاصمة بطرسبرغ وكان على وشك السيطرة عليها لولا ان تقدم الروس بعرض هدنة وإيقاف الحرب التي تضررت روسيا منها كثيراً، وتمت الهدنة في كانون الثاني ١٥٨٢م والتي خسرت بموجبها روسيا أراضي كثيرة وقد سبقتها قيام هدنة مع السويد(٧١).

استقرت الأوضاع في بولندا وعم الهدوء نسبياً وذلك بعد وفاة القيصر ايفان الرهيب الذي ترك فراغاً مؤثراً على مسار الصراع العسكري، حتى ان العثمانيين استفادوا من وفاة ايفان الرهيب اذ شكلت وفاته اضطرابات داخلية، وقد انشغل العثمانيون أيضاً بحروبهم مع الدولة الصفوية(٧٢)، وحدثت تدخلات في تلك المناطق من قبل ممثل البابا في البلقان القس الكسندر كومولوفيتش الذي حاول القيام بمؤامرات من أجل القيام بأعمال تمرد حتى انه تمكن من إقامة تحالف ضم أبناء جالية النمسا وإيطاليا من أجل الخروج عن طاعة الدولة العثمانية(٧٣).

قام الإمبراطور النمساوي رودولف الثاني في ايار ١٥٨٥م بإرسال قوة عسكرية إلى بولندا بقيادة شقيقه مكسميليان بمساعدة قوة عسكرية روسية أرسلها فيودور الأول مستغلين بذلك انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع الدولة الصفوية مدعين بأحقيتهم بالعرش البولندي، بعد ان عادت مشكلة العرش البولندي للظهور مرة ثانية وخاصة بعد وفاة الملك ستيفن باثوري عام ١٥٨٧م وتركه للعرش بدون وريث، اذ بدأت النمسا تتدخل بأطماعها من خلال ما أرسلوه من جيوش وبالتعاون مع روسيا، ولكن العثمانيون كانوا عازمين ان لا يتولى العرش البولندي شخصية تكون

تابعة لأسرة آل هابسورغ[٧٤].

تم انتخاب الملك السويدي سجسموند الثالث الذي كان موالياً للدولة العثمانية، وكان هذا الملك يعتنق المذهب الكاثوليكي ومتعصباً جداً حتى انه عارض مؤتمر السلام بين الأديان الذي عقد في عام ١٥٧٢م بين المذاهب المسيحية لكنه كان مرغماً على تبعيته للدولة العثمانية خشيةً منها ومن قوتها[٧٥].

جرت معركة كبيرة بين القوات النمساوية مع وحدات العسكرية الروسية ضد الجيش البولندي والذي عزز بقوات عسكرية عثمانية في واقعة عرفت بكراكوني في نهاية حزيران عام ١٥٨٨م، والتي تمكنت القوات البولندية المدعومة بقوات عثمانية من هزيمة مكسميليان وجيشه النمساوي حتى انه وقع ف الاسر في يد سجسموند الثالث ملك بولندا الجديد[٧٦].

ونتيجة لذلك أدت تلك الاعتداءات إلى حدوث توتر بين حدود الدولة العثمانية وحدود النمسا مما كاد بالأمر ان يتطور إلى القيام بحروب كبيرة في المنطقة مما يؤثر سلباً على معاهدات الصلح التي وقعت بين الطرفين، وعلى الرغم من ذلك وتطور تلك الأحداث إلاَّ أنَّ مصدر القرار المتمثل بالسلطان العثماني والملك النمساوي كانوا عازمين على الحفاظ على الصلح بين الدولتين وعدم الانجرار وراء حروب طويلة على الأقل في الوقت الحالي[٧٧].

قام الإمبراطور النمساوي رودولف الثاني بالتوسط لإطلاق سراح شقيقه مكسميليان الثاني بوساطة روسية وقيامه بالتعهد عند اطلاق سراح شقيقه بعدم التدخل في مسألة العرش البولندي وانه يقبل بجمع شروط بولندا[٧٨].

وبعد اطلاق سراح شقيقه في عام ١٥٨٩م نقض رودولف الثاني عهده واستمر بمطالبتهِ وادعاءه بعرش بولندا، على الرغم من الصراع غير المباشر بين الدولة العثمانية والنمسا إلاَّ أنَّه لم يحدث نقض للمعاهدة الأخيرة بين الطرفين ولم تحدث صراعات مباشرة وحروب بينهما وبقي النفوذ العثماني على بولندا على مدى أعوام طويلة حتى بعد الاتفاقية عام ١٥٩١م التي أكدت على تبعية بولندا وليتوانيا إلى الدولة العثمانية[٧٩].

وعلى الرغم من الصراع على العرش البولندي بين الدولة العثمانية والنمسا، كان شديداً، إلاَّ أنَّه لم يؤدي إلى حرب كبرى بينهما، حتى عام ١٥٩٢م عندما عادت مشاكل الحدود بين الدولتين واندلاع الحرب مجدداً أثر قيام والي البوسنة حسن باشا بالهجوم على بعض مناطق الحدود المجرية التابعة للنمسا.

الخاتمة

١. يعد الصراع العثماني النمساوي على المجر بين عامي ١٥٦٦– ١٥٩٢ م حلقة مهمة من حلقات الصراع بين الشرق والغرب وكان ميدان الصراع بلاد المجر التي شغلت الخط الامامي للدفاع عن جنوب شرق اوروبا ضد العثمانيين .

٢. لم يكن السلطان سليم الثاني الذي تولى الحكم بعد وفاة ابيه سليمان القانوني يمتلك كفاءة ابيه ومقدرته السياسية والعسكرية وبسبب الاوضاع الداخلية والخارجية الصعبة التي واجهته جعلته منذ البداية غير مؤهل لمواصلة سياسة ابيه التوسعية في البلقان .

٣. من خلال الدراسة تبين لنا ان التحالف الاوربي الكبير الذي قاده بابا الفاتيكان بيوس الخامس ماهي الا محاولة لجمع وتحشيد اوروبي كبير, وجعل الصراع دينيا بامتياز, لكن هذا التحشيد لم يؤثر عسكرياً ولا سياسيا على الدولة العثمانية .

٤. من خلال تقويمنا لما حدث في بلاد المجر تبين لنا حقيقة مهمة ان الوجود العسكر العثماني لم يكم يمثل احتلالا بقدر ما يمثل حفاظاً على السلم الاهلي وحماية السكان من الاعتداءات النمساوية المتكررة .

٥. كان للحروب الطويلة التي خاضتها الجيوش النمساوية بقيادة الامبراطور فرديناند ضد الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر الميلادي قد كلفت مبالغ طائلة وخسائر بشرية ومادية, تركت اثرها على مسار الصراع العثماني النمساوي .

الهوامش

(١) السلطان سليم الثاني (١٥٢٤- ١٥٧٤م): هو سليم بن سليمان القانوني بن سليم الأول، وهو السلطان الحادي عشر ويعرف بالسلطان سليم الثاني ولد في استانبول عام ١٥٢٤م، أمه السلطانة روكسلانة، كان شديد الشبه بها، عاش في طفولته في القصر القديم في استانبول، تلقى تعليماً إلى سن السادسة عشر من عمره، وتقلد مناصب إدارية عديدة أي أنَّ تولى العرش بعد وفاة أبيه عام ١٥٦٦م، كانت مدة حكمه مثيرة للجدل، فقد عرف عنه ولعه بالحفلات الماجنة وشرب الخمور، وكانت بداية حكمه هي بداية ضعف الدولة العثمانية، توفي عام ١٥٧٤م. للمزيد ينظر: إيمان جاسم حسن، الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦- ١٥٧٤م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٨، ص٢١- ٢٥.

(2) T.S.M.A.E.758/45.97 H :الأرشيف العثماني، أرشيف طوب قابي سراي، وثيقة رقم

(3) Agoston, G, Macaristan'da Osmanli Habsburg serhaddi Bir Mukayese (1541-1699), Osmanli,C.I.,Ankara,1999, S.443-445.

(٤) صدام خليفة عبيد، سياسة الدولة العثمانية تجاه الإمبراطورية الرومانية المقدسة (١٥٢٠-١٥٦٦م) "الصراع العثماني النمساوي على المجر انموذجاً"، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، ٢٠١٧، ص٢٢٠.

(٥) فردناند الأول (١٥٠٣- ١٥٦٤م): ولد في ١٠ آذار ١٥٠٣م في مملكة قشتالة وهو ابن فيليب الأول ملك قشتالة وأمه أخوانا الأولى، وينتمي إلى عائلة آل هابسبورغ، تقلد منصب ارشيدوق النمسا من (١٥٢١- ١٥٦٤م) وقد كان تابعاً لأخيه شارل الخامس ملك إسبانيا إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، لمنه تنازل له في عام ١٥٥٦م، وبقي في ذلك المنصب حتى وفاته في ٢٥ تموز ١٥٦٤م. للمزيد ينظر:

Robert Bireley, Ferdinand II counter- Reformation Emperor (1578-1637), Cambridge University press, New York,2014,p.7.

(٦) مكسميليان الثاني (١٥٢٧- ١٥٧٦م): ولد في ٣١ تموز في العاصمة النمساوية فيينا وهو ابن فردناند الأول وامه انياغيلون وهو من عائلة آل هابسبورغ، تولى حكم بوهيمياه في ١٥٦٢م ثم أضيفت اليه النمسا، ثم أصبح إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، توفي في ١٢ تشرين الأول ١٥٧٦م. بسام العسلي، القانوني والقائد، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦م، ص٤٠.

(٧) جون زابوليا (١٤٨٧- ١٥٤٠م): ولد تحت اسم يانوش زابوليا وهو ابن ستيفن زابوليا يرجع من أصول كرواتية، كان والده غنياً جداً إذ كان من اغنى نبلاء المجر، وله علاقة مصاهرة مع الإمبراطور مكسميليان الأول التي زادت من شأن عائلته، سيطرت الدولة العثمانية على المجر في عام ١٥٢٦م، وقد ترشح اثنان لعرش المجر، دعم نبلاء المجر جون زابوليا للوصول إلى سدة الحكم وتولى الحكم في المجر تابعاً للدولة العثمانية. للمزيد ينظر: فريدون امجان، سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ٢٠١٥، ص١٢٠.

(٨) جون سجسموند (١٥٤٠- ١٥٧١م): ولد في ٧ تموز ١٥٤٠م في مدينة بودا، والده هو يانوش جون زبوليا وامه ايزابيلا ياغيلون، تولى عرش المجر وهو صغير بعد وفاة والده، إذ كان تحت وصاية امه والتي جاءت بدعم ومباركة السلطان سليمان القانوني، يعد أول حاكم للكومنولوث البولوني الليتواني وآخر رجل من سلالته، إذ ولد وحيداً لم يكن له اخوه، تزوج ثلاث زيجات ولم يرزق بأطفال، مارس سياسة التسامح تجاه الأقليات وحافظ على علاقة سليمة مع البلدان المجاورة، توفي عام ١٥٧١م. للمزيد ينظر: كارديوش فوينوفيسكي، الدليل الأمريكي البولندي لبولندا، انتربرس للنشر، ١٩٨٨، ص٩٨.

(٩) صدام خليفة عبيد، المصدر السابق، ص١٩٧.

(١٠) بيتر شوجر، أوروبا العثمانية (١٣٥٤- ١٨٠٤م)، ترجمة: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديد، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٧٤.

(١١) روبير مانتران، وآخرون، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ج١، ص٢٣٠-٢٣٠؛ باسم كسار، وادي، العلاقات العثمانية النمساوية (١٥٢٦-١٦٠٦م)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٥، ص٥٤.

(12) الأرشيف العثماني، أرشيف طوب قابي سراي، وثيقة رقم: T.S.M.A.E.855/22.974 H

(١٣) محمد صقللو باشا: ولد عام ١٥٠٦م، وهو صربي الأصل، انضم وهو صغير إلى الدوشرمة ثم التحق مع الانكشارية، أتقن لغات عديدة، تدرج في المناصب العسكرية إلى أن أصبح قائداً للحرس السلطاني عام ١٥٤١م، قوى علاقته بالسلطان سليمان القانوني، إذ عينه قائداً للبحرية العثمانية، أصبح صدر أعظم عام ١٥٦٥م، واستمر في الصدارة العظمى بعد وفاة السلطان سليمان القانوني، وتولي ابنه سليم الثاني العرش، توفي في ١١ تشرين الأول ١٥٧٩م على أثر طعنة خنجر داخل القصر السلطاني. يلماز ازوتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، ١٩٨٨، مج١، ص٤٣١.

(١٤) اندريه كلو، سليمان القانوني غازي الغزاة، ترجمة: البشير بن سلامة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص٤٥٩- ٤٦٠.

(١٥) صدام خليفة عبيد، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار (وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة)، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٩١؛ باسم كسار، المصدر السابق، ص٥٥.

(١٦) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من تاريخ الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط٣، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٣١؛ صدام خليفة عبيد، المصدر السابق، ص٢١٩.

(١٧) يلماز ازوتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري (١٢٣١- ١٩٢٢م)، ترجمة: عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠، ج٢، ص٣٧٤.

(١٨) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١، ص٢٥٣؛ باسم كسار، المصدر السابق، ص٥٨.

(١٩) إدريس ناضر راسي، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٤٣.

(٢٠) اكمل الدين احسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح معداوي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ارسليكا، استانبول، ١٩٩٩، ج١، ص٧٤؛ باسم كسار، المصدر السابق، ص٨٩.

(٢١) إيمان جاسم حسن، المصدر السابق، ص١٤٢- ١٤٣.

(٢٢) نقلاً عن: بجوي إبراهيم افندي، التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الثاني، ترجمة وتقديم: ناصر عبد الرحيم حسين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥، مج١، ص٤٧٠- ٤٧١.

(٢٣) بيتر شوجر، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٢٤) ايمان جاسم حسن، المصدر السابق، ص١٤٣.

(25)T.S.M.A.E.684/9.97 H الأرشيف العثماني، أرشيف طوب قابي سراي، وثيقة رقم:

(٢٦) محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨- ١٨٣٩، دار التراث، ١٩٧٨، ص٦٢.

(٢٧) أماني جعفر صالح الغازي، دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٦٦.

(٢٨) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٢٥٣؛ سيد محمد السيد محمود، ص٢٩٧؛ بشرى ناصر هاشم الساعدي، شريعة قتل الإخوان وأثرها في نظام الحكم آل عثمان (١٥٢٠– ١٦١٧م)، بحث منشور في مجلة مركز بابل، العدد٢، كانون الأول، ٢٠١١، ص٤٠.

(29) Ugur Kurtaran, Osmanli – Avusturya Uiplomatik ilis kileri (1526- 1791), Yenicag Tarihi Bilim Dali, Yulsel lisans Tezi, Gaziosmanpasa Universitesi, Sosyal Bilimler Enstitusu, Tokat, 2006, S.85.

(٣٠) وديع ابو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، مكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص١٤٢.

(٣١) فريدون امجان، المصدر السابق، ص٢٠٩.

(٣٢) ادوارد شيفرد كريسي، تاريخ الأتراك العثمانيين، ترجمة: أحمد سالم سالم، دار حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، ٢٠١٩، ص٢٩٨.

(٣٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٦، ط٢، ص١٤٤.

(34) Develiogln, F. Osmanli ca - Turkce Ansiklopedik lugat, Ankara, 2001,S.57.

(35) Ugur Kurtaran, A. G. E., S.91.

(٣٦) جون باتريك كيزوس، القرون العثمانية وسقوط الإمبراطورية التركية، ترجمة: إبراهيم دسوقي، شركة الظلال العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٢٨٧.

(37) Deniz Armagan Akto, Ottoman Fortresses and Garrisons in the Hungarian and the Eastern Frontiers (1578- 1664), Masters Thesis, Mideleast Technical University, Department of History, Ankara, 2019,p.21- 23.

(38) Ugur Kurtaran, A. G. E., S.92.

(39) Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and modern Turkey, Volume I: Empire of the Gazis: The Rise and Dedine of the Ottman Empire (1280- 1808), Cambridge University press,1997,p.291.

(٤٠) جون باتريك كيزوس، المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٤١) إسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية، تقديم ومراجعة: حسن الزين، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩٨٨، ص١١٠.

(42) Ugur Kurtaran, A. G. E., S.93.

(٤٣) روبير مانتران، المصدر السابق، ص٢٣١.

(44) Mehmet Besrl, Osmanli- Avusturya Diplomatikil skiler (1526- 1791), Tokat, 2006,S.96.

(45) Matthew Pearsall, The Ottomans in Hungary (1520- 1686), Senior History/Honor Thesis, western washing ton University, 2000,p. 27- 30.

(46) Frank Tallett and D. J. B. Trim, European war fare (1350- 1750), Cambridge University press, 2010,P.257.

(47) Ugur Kurtaran, A. G. E., S.94.

(48) Ugur Kur taran, A.G. F., S.98.

(٤٩) السلطان مراد الثالث: ولد في استانبول عام ١٥٤٦م وهو السلطان الثاني عشر من سلاطين الدولة العثمانية، وصف المؤرخون عهد مراد الثالث بأنه امتداد لهيبة الدولة في عهد السلطان سليمان القانوني وما قبله، إذ استطاع حسم الصراع مع المغرب وتشكيل وحدة سياسية مع سلطانها في عام ١٥٧٦م واستعان به كل من ملكة إنجلترا في دعم

البروتستانت ضد الكاثوليك، كذلك ملك فرنسا الذي فعل الشيء نفسه ضد إسبانيا، وحروب أخرى مع بلاد فارس عام ١٥٧٨م. للمزيد ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٢٥٩-٢٦١.

(50) Frank Tallett and DJ.B.Trim, OP. Cit.,., p.260.

(٥١) رودولف الثاني (١٥٥٢-١٦١٢م): ولد في فينا في ١٨ تموز ١٥٥٢م وهو من أسرة آل هابسبورغ والده الارشيدوف مكسمليان الثان وامه ماريا من إسبانيا تولى العرش الإمبراطوري في ١٢ تشرين الأول ١٥٧٦م بعد وفاة والده مكسمليان الثاني، وفي عام ١٥٨٣م نقل بلاطه إلى براغ، على الرغم من نشأته الكاثوليكية إلاَّ أنَّه كان متسامحاً مع البروتستانتية والديانات الأخرى، تم تجريده من كل السلطة الفعلية من قبل أخيه الأصغر باستثناء اللقب الاسمي (إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة)، توفي في عام ١٦١٢م. حبيب حسين خلف الرحبي، الأحوال السياسية في الدولة العثمانية (١٦٠٣-١٦٤٠م)، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٦، ص٢٠.

(52) Ugur Kurtaram, A.G.F., s.99.

(٥٣) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٢٥٩؛ باسم كسار، المصدر السابق، ص٩٦.

(٥٤) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص٢٤١.

(55) Ugur Kurtaran, A.G.F., S. 100-101

(56) Matthew Pearsall, OP. Cit.,., p.32-33

(57) Frank Tallett and D.J.B Trim, OP. Cit.,., p.275

(٥٨) فائقة محمد حمزة، أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، ١٩٨٩، ص١٠٣.

(٥٩) سجسموند الثاني ١٥٤٠- ١٥٧١م: ولد في ٧ تموز ١٥٤٠م في مدينة بودا، والده هو يانوش جون زابوليا وامه ايزابيلا ياغيلون، تولى المجر بعد وفاة أبيه، إذ كان تحت وصاية امه التي جاءت بمباركة ودعم من السلطان سليمان القانوني، عد أول حاكم للكومونولث البولندي الليتواني وآخر رجل من سلالته، إذ ولد وحيداً ولم يكن له أخوة، تزوج ثلاث زيجات، لكنه لم يرزق بأطفال، مارس سياسة التسامح تجاه الأقليات وحافظ على علاقات سلمية مع البلدان المجاورة، توفي في عام ١٥٧١م. للمزيد ينظر: كارديوش فوينوفسكي، المصدر السابق، ص٩٨.

(٦٠) يلماز اوزتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية، مج٢، ص٣٩٤.

(٦١) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزع، بيروت، ٢٠٠٠، ج١، ص٤٥٧.

(٦٢) هنري الثامن ديبالو: هو اخو ملك فرنسا ولد عام ١٥٥١م، عن باتفاق سبق بين السلطان العثماني سليم الثاني وملك فرنسا شارل التاسع، ملكاً على بولونيا، لكنه عاد إلى فرنسا بعد اقل من عام لتولى عرش أخيه على فرنسا بعد وفاته. كانت مدة حكمه في فرنسا صعبة جداً اذ تخللتها حروب دينية ومشاكل سياسية، توفي عام ١٥٨٩م، للمزيد ينظر: باسم كسار، المصدر السابق، ص٩٢.

(٦٣) نقلاً عن: يلماز اوزوتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية، مج٢، ص٣٩٥.

(٦٤) سامي صالح محمد الصياد، القيصر ايفان الرابع (الرهيب) ودوره في نهضة روسيا الحديثة (١٥٣٠- ١٥٨٤م)، مجلة سر من رأى، السنة العاشرة، المجلد (١٠)، العدد ٣٩، كانون الأول ٢٠١٤، ص١٧٨.

(٦٥) بيتر شوجر، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٦٦) أحمد اق كوندز وسعيد اوزوتورك، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، ٢٠٠٨، ص٢٦٢؛ يلماز اوزوتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية، مج٢، ص٣٧٥.

(٦٧) ستيفن باثوري: ولد في عام ١٥٣٤م، كان أميراً لأردل (ترانسلفانيا) ذو شخصية قوية، سمح بحر الإصلاح وبدأ بالتطابق بين القومات والعقائد الدينية وفي سنة ١٥٧٢م اعترف باثوري بالأسقفية الأرثوذكسية القديمة، عاش حياته في بولندا، وتوفي دون أن ينجب أبناء، ولكنه استطاع إعادة النظام في ترانسلفانيا بعدما أصبح أميراً عليها وحكمها بين عامي ١٥٧١م إلى ١٥٧٦م وخلفه عليها أخيه كريستوفر في حكم ترانسلفانيا. باسم كسار، المصدر السابق، ص٩٠.

(٦٨) فائقة محمد حمزة، المصدر السابق، ص١٠٣؛ أحمد اق كوندز وسعيد اوزوتورك، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٦٩) جلال يحيى، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٤٧٠.

(٧٠) إيمان جاسم حسن، المصدر السابق، ص١٤٥– ١٤٧.

(٧١) رولان موسنيه، تاريخ الحضارات العامة في القرنين السادس عشر والرابع عشر، ترجمة: اسعد داغر وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٨، مج٤، ص١٧٥.

(٧٢) محمد يوسف عدس، كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير العربية، المختار الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٣، ص٧٤.

(٧٣) نور الدين حاطوم، تاريخ القرن السابع عشر في أوروبا، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ١٩٨٦، ص٢٣.

(٧٤) إسماعيل سرهنك، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٧٥) أحمد اق كوندز وسعيد اوزوتورك، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٧٦) يلماز اوزوتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية، مج٢، ص٣٩٧.

(٧٧) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(٧٨) باسم كسار، المصدر السابق، ص١٣٧– ١٤٠.

(٧٩) بسام العسلي، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٠، مج٥، ص١٩٢.

1. Agoston, G, Macaristan'da Osmanli Habsburg serhaddi Bir Mukayese (1541-1699),Osmanli,C.I.,Ankara,1999.
2. Deniz Armagan Akto, Ottoman Fortresses and Garrisons in the Hungarian and the Eastern Frontiers (1578- 1664), Masters Thesis, Mideleast Technical University, Department of History, Ankara, 2019.
3. Develiogln, F. Osmanli ca - Turkce Ansiklopedik lugat, Ankara, 2001.
4. Frank Tallett and D. J. B. Trim, European war fare (1350- 1750), Cambridge University press, 2010.
5. Matthew Pearsall, The Ottomans in Hungary (1520- 1686), Senior History/Honor Thesis, western washing ton University, 2000.
6. Mehmet Besrl, Osmanli- Avusturya Diplomatikil skiler (1526- 1791), Tokat, 2006.
7. Robert Bireley, Ferdinand II counter- Reformation Emperor (1578-1637), Cambridge University press, New York,2014.
8. Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and modern Turkey, Volume I: Empire of the Gazis: The Rise and Dedine of the Ottman Empire (1280- 1808), Cambridge University press,1997.
9. Ugur Kurtaran, Osmanli – Avusturya Uiplomatik ilis kileri (1526- 1791), Yenicag Tarihi Bilim Dali, Yulsel lisans Tezi, Gaziosmanpasa Universitesi, Sosyal Bilimler Enstitusu, Tokat, 2006.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Agoston, G, Macaristan'da Osmanli Habsburg serhaddi Bir Mukayese (1541-1699),Osmanli,C.I.,Ankara,1999.
2. Deniz Armagan Akto, Ottoman Fortresses and Garrisons in the Hungarian and the Eastern Frontiers (1578- 1664), Masters Thesis, Mideleast Technical University, Department of History, Ankara, 2019.
3. Develiogln, F. Osmanli ca - Turkce Ansiklopedik lugat, Ankara, 2001.
4. Frank Tallett and D. J. B. Trim, European war fare (1350- 1750), Cambridge University press,2010.
5. Matthew Pearsall, The Ottomans in Hungary (1520- 1686), Senior History/Honor Thesis, western washing ton University, 2000.
6. Mehmet Besrl, Osmanli- Avusturya Diplomatikil skiler (1526- 1791), Tokat, 2006.
7. Robert Bireley, Ferdinand II counter- Reformation Emperor (1578-1637), Cambridge University press, New York,2014.
8. Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and modern Turkey, Volume I: Empire of the Gazis: The Rise and Dedine of the Ottman Empire (1280- 1808), Cambridge University press,1997.
9. Ahmed Ak Kondez and Saeed Ozturk, The Unknown Ottoman State, The Ottoman Research Endowment, Istanbul, 2008.
10. Ahmed Abdel Rahim Mustafa, On the Origins of the Ottoman History, Dar Al-Shorouk, Beirut, 1986, 2nd Edition.
11. Idris Nasser Rassi, Ottoman-European Relations in the Sixteenth Century, Dar Al-Hadi, Beirut, 2007.
12. Edward Shepherd Cressi, History of the Ottoman Turks, translated by: Ahmed Salem Salem, Hamad bin Khalifa Publishing House, Doha, 2019.
13. Ottoman Archives, Topkapi Sarayi Archive (TSMA), Document No.: E.684/9.97H
14. Ottoman Archives, Topkapi Sarayi Archive (TSMA), Document No.: E.158/45.97H.
15. Ottoman Archives, Topkapi Sarayi Archive (TSMA), Document No.: E.855/22.974H.
16. Ismail Sarhank, History of the Ottoman Empire, presented and reviewed by: Hassan Al-Zein, House of Modern Thought, Beirut, 1988.
17. Ekmeleddin Ihsanoglu, The Ottoman Empire, History and Civilization, translated by: Salih Madawy, Research Center for Islamic History, Arts and Culture, Arsleka, Istanbul, 1999, Vol. 1.
18. Amani Jaafar Saleh Al-Ghazi, The Role of the Janissaries in Weakening the Ottoman Empire, Cairo House, Cairo, 2007.
19. Andre Clough, Suleiman the Magnificent, the invader, translated by: Al-Bashir bin Salama, Dar Al-Jeel, Beirut, 1991.
20. Iman Jassim Hassan, The Ottoman Empire during the reign of Sultan Selim II (1566-1574 AD), MA thesis (unpublished), University of Mosul, College of Arts, 2018.
21. Basem Kassar Kazem Wadi, Ottoman-Austrian Relations (1526-1606 AD), a historical study, a master's thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Al-Muthanna University, 2015.
22. Bjoy Ibrahim Effendi, The Political and Military History of the Ottoman Empire from the Era of Sultan Suleiman the Magnificent to the Era of Sultan Selim II, translated and presented by: Nasser Abdul Rahim Hussein, The National Center for Translation, Cairo, 2015, Vol. 1.
23. Bassam Al-Asali, Legal and Leader, Dar Al-Nafaes, Beirut, 1986 AD.
24. Bassam Al-Asali, The Islamic Art of War in the Ottoman Era, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Beirut, 1980, Vol. 5.

25. Bushra Nasser Hashem Al-Saadi, The Law of Killing the Brotherhood and Its Impact on the ruling regime of the Othman family (1520-1617 AD), research published in Babel Center Magazine, No. 2, December, 2011.
26. Peter Sugar, Ottoman Europe (1354-1804 AD), translated by: Assem El-Desouky, New Culture House, Cairo, 1998.
27. Jalal Yahya, The Modern and Contemporary Islamic World, Modern University Office, Alexandria, 1989.
28. John Patrick Kezos, The Ottoman Centuries and the Fall of the Turkish Empire, translated by: Ibrahim Desouki, The Arab Shadow Company, Alexandria, 2003.
29. Habib Hussein Khalaf Al-Rahbi, Political Conditions in the Ottoman Empire (1603-1640 AD), MA thesis (unpublished), Yarmouk University, Jordan, 2016.
30. Robert Mantran, and others, History of the Ottoman Empire, translated by: Bashir Al-Sibai, Dar Al-Fikr for Studies, Publishing and Distribution, Cairo, 1993, vol. 1.
31. Roland Mousnier, History of General Civilizations in the Sixteenth and Fourteenth Centuries, translated by: Asaad Dagher and Farid Dagher, Oweidat Publications, Beirut, 1978, Vol. 4.
32. Sami Salih al-Sayyad, Tsar Ivan IV (The Terrible) and His Role in the Renaissance of Modern Russia (1530-1584 AD), The Secret of Man Raa Magazine, Tenth Year, Volume 10, Issue 39, December 2014.
33. Syed Muhammad Al-Sayyid Mahmoud, History of the Ottoman Empire, Origin and Prosperity (According to Contemporary Ottoman Sources and Modern Turkish Studies), Library of Arts, Cairo, 2007.
34. Saddam Khalifa Obeid, The Policy of the Ottoman State towards the Holy Roman Empire (1520-1566 AD) "The Ottoman-Austrian conflict over Hungary as a model", Pages for Study and Publishing, Damascus, 2017.
35. Ali Muhammad Al-Sallabi, The Ottoman Empire, Factors of Advancement and Causes of Fall, Islamic Distribution and Publishing House, Al-Hassan Al-Asriyya Library for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2000, Part 1.
36. Faeqa Muhammad Hamza, The Impact of the Ottoman Empire on the Spread of Islam in Europe, Master's Thesis (unpublished), College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, 1989.
37. Fereydoun Amjan, Suleiman the Magnificent Sultan of Al-Brain and Bahrain, Nile House for Printing and Publishing, Cairo, 2nd Edition, 2015.
38. Kardeusz Wojnowski, The Polish American Guide to Poland, Interpress Publishing, 1988.
39. Muhammad Suhail Taqqosh, The History of the Ottomans from the History of the State to the Coup on the Caliphate, 3rd Edition, Dar Al-Nafaes, Beirut, 2013.
40. Muhammad Abd al-Latif al-Bahrawi, The Ottoman Reform Movement in the Era of Sultan Mahmud II 1808-1839, Dar al-Turath, 1978.
41. Muhammad Farid Bey, History of the Ottoman Attic, Dar Al-Nafaes, Beirut, 1981.
42. Muhammad Yusuf Adas, Kosovo between historical facts and Arab myths, Al-Mukhtar Al-Islami, Cairo, 1973.
43. Noureddine Hatoum, History of the Seventeenth Century in Europe, Dar Al-Fikr for Printing, Distribution and Publishing, Damascus, 1986.
44. Wadih Abu Zaydoun, The History of the Ottoman Empire from Establishment to Fall, Al Ahlia Library for Publishing and Distribution, Amman, 2003.
45. Yilmaz Azutuna, History of the Ottoman Empire, translated by: Adnan Mahmoud Salman, revised and revised by: Mahmoud Al-Ansari, Faisal Finance Corporation, Istanbul, 1988, Vol. 1.

46. Yilmaz Azutuna, Encyclopedia of the Political, Military and Civilized History of the Ottoman Empire (1231-1922 AD), translated by: Adnan Mahmoud Salman, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 2010.